

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	
	مراقب الحسابات
	مراقب الحسابات
	الرأي
نعم	رأي غير متحفظ
لا	رأي متحفظ
لا	رأي معاكس
لا	عدم إبداء رأي
	أساس الرأي
Ref #1	أساس الرأي غير المتحفظ
Ref #2	أمور التدقيق الرئيسية
Ref #3	معلومات أخرى
Ref #4	مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية
Ref #5	مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
Ref #6	تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

1

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي

شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة

الرأي

لقد تدققنا القوائم المالية المنفصلة والمنجعة لشركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا بـ"المجموعة")، على التوالي، والتي تتكون من قائمة المركز المالي المنفصلة والمنجعة كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المنفصلة والمنجعة وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين المنفصلة والمنجعة وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة والمنجعة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة والمنجعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إنَّ القوائم المالية المنفصلة والمنجعة المفرفة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءهما المالي وتدققتهما التدقية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والمنجعة الوارد في تقريرنا وصفاً مُستقيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة الأم والمجموعة وفقاً للميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين")، المنطبعة على عمليات تدقيق القوائم المالية المنفصلة والمنجعة للشركات ذات المصلحة العامة وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والمنجعة للشركات ذات المصلحة العامة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إنَّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

2

مسئل التدقيق الرئيسية

إنَّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والمنجعة للسنة الحالية. وقد تمَّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والمنجعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا بُدَّي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإنَّ وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

الاستثمار في شركة زميلة

طبقاً للشرح الوارد في الإيضاح 10 من القوائم المالية المنفصلة والمنجعة، فإنَّ المجموعة لديها استثماراً بنسبة 36.99% في شركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع ("الشركة الزميلة")، وهي شركة مُدرجة في بورصة مسقط. ورغم أنَّ الشركة الأم والمجموعة تمارسان نفوذاً كبيراً على الشركة المُستثمر فيها، فإنَّهما لا تمارسان سيطرة عليها.

وبناءً عليه، تمَّ التعامل مع الاستثمار باعتباره شركة زميلة وتمت المحاسبة عنه وفقاً لطريقة حقوق الملكية في المحاسبة. وقد اعتبرنا أنَّ هذا المجال يمثل مسألة تدقيق رئيسية، وذلك نظراً لأنَّ الاستثمار يُشكل رصيداً هاماً للغاية في القوائم المالية المنفصلة والمنجعة، وبالتالي قد يكون له أثر جوهرى على النتائج المالية المنفصلة والمنجعة للشركة الأم والمجموعة.

تضمنت إجراءات تدقيقنا من بين إجراءات أخرى ما يلي:

- تقييم مدى ملائمة محاسبة الإدارة عن الاستثمار في الشركة الزميلة ؛
- التحقق من وجود الاستثمار في الشركة الزميلة من خلال التقارير الواردة من جهة الإيداع؛
- إعادة احتساب حصة الشركة الأم والمجموعة في صافي أرباح الشركة الزميلة للسنة، وذلك من قوائمها المالية المُدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛
- التحقق من توزيعات الأرباح التي استلمتها الشركة الأم والمجموعة من الشركة الزميلة وكذلك من محاضر اجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الزميلة والإيصالات البنكية الفعلية؛
- طلب استفسارات من الإدارة والتحقق من تقييم انخفاض القيمة للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر 2025؛
- تقييم مدى صحَّة بنود العرض والإفصاح.

الإفصاحات المتعلقة بالاستثمار في الشركة الزميلة واردة في الإيضاح 10 من القوائم المالية المنفصلة والمنجعة.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 17

المعلومات الأخرى

تحتمل الأطراف المكلفة بالحكمة وإدارة الشركة الأم والمجموعة المسؤولية عن المعلومات الأخرى، والتي تتضمن تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركة الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ولكنها لا تشمل القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة لا يشمل المعلومات الأخرى ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، ممّا إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنّها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصّنا، استنادًا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بنكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

4

مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحكمة عن القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة وعرضها بصورة عادلة طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك التّزاما بمتطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية وأحكام قانون الشركات التجارية ولائحته التنفيذية المعمول بها في سلطنة عُمان، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية منفصلة ومُجمّعة خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على مواصلة عملياتهما طبقًا لمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة الأم أو المجموعة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تحتمل الأطراف المكلفة بالحكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة الأم والمجموعة.

5

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيدًا على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانًا بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقًا للمعيار الدولية للتدقيق ستُمكن دائمًا من كشف الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديًا أو كُليًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادًا إلى هذه القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضًا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة، سواءً كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسًا نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرًا لأنّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمّد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة الأم والمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادًا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة الأم والمجموعة على مواصلة عملياتهما طبقًا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصّنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنّ خُلاصتنا تستند الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة الأم والمجموعة تتوقفان عن مواصلة عملياتهما طبقًا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق في المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية للمجموعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق التي يتمّ إجراؤها في المجموعة ومراجعتها والإشراف عليها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نواصل مع الأطراف المكلفة بالحكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطّط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية يُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقرارًا إلى الأطراف المكلفة بالحكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وبلغنا بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتدّ بشكل معقول أنّها تؤثر على استقلاليّتنا، وكذلك الإجراءات المُتّبعة للقضاء على التهديدات أو الضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي يُبلغها الى الأطراف المكلفة بالحكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية المنفصلة والمُجمّعة للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفًا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نقرر أنّ مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرًا لأنّه من المتوقع بشكل معقول أنّ التأثيرات السلبية المُتربّية عن ذلك ستوفّي فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 17 Feb 2026

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

تُفيد بأن هذه القوائم المالية كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، أحكام قانون الشركات التجارية ولائحته التنفيذية المعمول بها في سلطنة عُمان وكذلك مُتطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

أونمش أفينيش بهوم	مسقط
الشريك	التاريخ:
رقم العضوية: 125660	
معهد المحاسبين القانونيين في الهند	
تقرير مراقب الحسابات	العربية
01/01/2025-31/12/2025	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير	أونمش أفينيش بهوم
اسم مكتب مراقب الحسابات	BDO LLC